كلية الحقوق

الفرقة الثانية

قانون التجارة الإلكترونية

الفرقة الثانية

الجزء الثاني

المحاضرة الثانية

دكتور

سمير حامد عبد العزيز الجمال

أستاذ القانون المدني، ووكيل كلية الحقوق

لشئون التعليم والطلاب – جامعة دمياط

الباب الثاني
المسئولية المدنية في إطار العقود الإلكترونية

- نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول: نخصص الأول لماهية المسئولية الإلكترونية وأركانها؛ ونتناول في الثاني مسئولية مستخدم الإنترنت، ونعرض في الثاني لمسئولية المهنيين في مجال المعلوماتية، في حين نكرس الرابع لمسئولية مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني.

الفصل الأول
ماهية المسئولية الإلكترونية وأركانها

المبحث الأول

مفهوم المسئولية المدنية وأهميتها وأنواعها

- أولًا: تعريف المسئولية المدنية:
- يقصد بالمسئولية المدنية: مجموعة القواعد القانونية التي تلزم كل من سَبَّبَ ضرراً للغير بجبر هذا الضرر، وذلك بتعويض المضرور عما أصابه من ضرر.
- ثانيًا: أهمية المسئولية المدنية:
- تحظى المسئولية المدنية بجانب كبير من الأهمية في توفير الحماية القانونية لأطراف العقد؛ إذ إن المضرور عادة ما يهتم بها أكثر من اهتمامه بالمسئولية الجنائية؛ والتي يأتي الاهتمام بها من واقع ما يترتب عليها من مسئولية مدنية، والتي تكفل جبر الضرر الذي لحق بالمضرور.

ثالثًا: أنواع المسئولية المدنية:

- تنقسم المسئولية المدنية إلى: مسئولية عقدية، ومسئولية تقصيرية، وتنشأ المسئولية العقدية عند الإخلال بالتزام تعاقدي؛ أما المسئولية التقصيرية؛ فإنها تترتب عند الإخلال بالواجب القانوني الواقع على الكافة بعدم الإضرار بالغير.

المبحث الثاني
أركان المسئولية المدنية

- تقوم المسئولية سواء أكانت عقدية أم تقصيرية، على ثلاثة أركان يجب توافرها وهي: الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وذلك كما يلي:
- **أولًا: الخطأ:**
- الخطأ " **La faute** " في نوعي المسئولية هو: " تقصير في مسلك الإنسان لا يقع من شخص يقظ وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالمسئول ".
- **ثانيًا: الضرر:**
- الضرر" **Le dommage** " هو: الأذى الذي يصيب الإنسان في حقٍ من حقوقه، أو مصلحةٍ من مصالحه يستوي أن تكون مالية أو أدبية.

ثالثًا: رابطة السببية:

- لا يكفي لقيام المسئولية أن يتوافر ركنا الخطأ والضرر فقط؛ وإنما يلزم أن يتوافر ركن ثالث وهو: رابطة السببية " **Le lien de causalité** " بين الخطأ والضرر. وقد تطلب المشرع المصري توافر رابطة السببية لقيام المسئولية إذ تنص المادة (١٦٣) من القانون المدني على أن: " كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ".

المبحث الثالث
أهمية المسئولية الإلكترونية

- إزاء التطورات المتلاحقة في مجال تقنيات الاتصال الحديثة، وما أفضت إليه من فتح آفاق ضخمة أمام تقدم البشرية وازدهارها، فإن ذلك يحمل بين طياته مخاطر ضخمة تهدد قيم وحقوق وأمن الأفراد والجماعة. وهو الأمر الذي بدت معه الحاجة ماسة لمواجهة تلك المخاطر والصعوبات.
- وإذا كانت أحكام المسئولية بكافة جوانبها هي السلاح البارز الذي يتصدى به رجال القانون لمواجهة كل خطر يداهم أمن الفرد وحقوقه، ويهدد استقرار المجتمع؛ فإن المشرع المصري لم يضع نصوصاً خاصة بالمسئولية في مجال المعاملات الإلكترونية، بيد أن تطبيق القواعد العامة للمسئولية دون النظر إلى الطبيعة الخاصة لهذه المعاملات، والمستجدات التي بدأت تظهر في مجال التجارة الإلكترونية، وتحديد المسئول عن الضرر قد أفضى إلى وجود العديد من المشكلات.

الفصل الثاني

مسئولية مستخدم الإنترنت

- نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: نخصص الأول لماهية مستخدم الإنترنت، ونتناول في الثاني المسئولية العقدية لمستخدم الإنترنت، في حين نكرس الثالث للمسئولية التقصيرية لمستخدم الإنترنت.

المبحث الأول

ماهية مستخدم الإنترنت

- ونعرض فيما يلي: تعريف مستخدم الإنترنت، والفرق بينه وبين مستخدم تقنيات الاتصال التقليدية، خطورة استخدام الإنترنت:
- أولاً: تعريف مستخدم الإنترنت:
- يقصد بمستخدم الإنترنت " L'internaute ": كل شخص يتصل بموقع من مواقع الإنترنت بهدف الحصول على المعلومات، أو إرسالها، أو تبادلها عبر الشبكة.

ثانيًا: الفرق بين مستخدم الإنترنت، ومستخدم تقنيات الاتصال التقليدية:

- برغم اختلاف أماكن تواجد مستخدمي الإنترنت؛ فإنهم يشتركون في شيء واحد وهو إما الحصول على المعلومة ذاتها أو إرسالها. وبالتالي فإن مستخدم الإنترنت قد يكون مستهلكًا للمعلومة إذا كان متلقيًا لها، وقد يكون منتجاً للمعلومة إذا كان مرسلاً لها. وإن كان لا يلزم أن يكون مهنياً؛ ولذلك فإنه على عكس المستخدمين لوسائل الإعلام التقليدية، نلاحظ أن دور مستخدم الإنترنت ليس سلبيًا؛ لأنه قد يقوم بإرسال معلومات، وبالتالي تنعقد مسئوليته، وإن كان نظام هذه المسئولية يختلف بحسب ما إذا كان يقوم بتوجيه رسالة خاصة، أم أنه يوجه هذه المعلومات للجمهور.

ثالثًا: خطورة استخدام الإنترنت:

تكمن الخطورة الحقيقية بشأن استخدام الإنترنت، في أن الكثير من الدول والمنظمات الدولية قد تستخدم الإنترنت لتحقيق بعض الأهداف السياسية، أو الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو الدينية، وقد يتمثل ذلك في بث أفكار عقائدية معينة، أو هَدَّامة بين أفراد الشعوب الأخرى؛ حيث يلاحظ حاليًا انتشار الصور والأفلام غير المشروعة التي تقتحم شاشة الحاسوب عند الدخول للإنترنت مثل: المتطفل المزعج الذي يقتحم المنزل دون إذن من صاحبه.

وهذا الأمر يتطلب تكاتف فقهاء القانون، وعلماء التقنية، والجهات الأمنية لتوفير وسائل فنية دقيقة تتيح تحديد مصدر المعلومات، وهوية صاحبها، وكذا إلزام وسطاء الإنترنت بتقديم قائمة بالمشتركين لديها، والاستعانة بهم في تحديد هوية مصدر المعلومات التي تمت عن طريق مواقعهم.

المبحث الثاني
المسئولية العقدية لمستخدم الإنترنت

- أولاً: ارتباط مستخدم الإنترنت مع مقدم الخدمة المعلوماتية بعقد ينظم المسئولية المدنية:
- يسعى مستخدم الإنترنت إلى الاستعانة بمقدمي الخدمات الوسيطة في مجال شبكة المعلومات الدولية لكي يتمكن من الاستفادة بالخدمات المتعددة التي تتيحها هذه الشبكة، ويتم ذلك سواء عن طريق الاشتراك العام، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المتاحة للدخول إلى الشبكة، أو عن طريق الاشتراك الخاص بالشبكة أو بموقع محدد عليها. ويتم تنظيم هذا الاشتراك بموجب عقد يبرم بين مستخدم الإنترنت والمهني في مجال الاتصال والمعلوماتية أياً كان تكييفه؛ ويتضمن هذا العقد تحديد المعلومات التي يريدها المستخدم، وما إذا كان يجوز له الاحتفاظ بها، أو معالجتها، وإعادة بثها مرة أخرى.

ثانيًا: مسئولية مستخدم الإنترنت عن الحقوق الفكرية:

- (١) مفهوم المصنفات الإلكترونية:
- المعلومات والبيانات المعالجة إلكترونيًا هي إبداع فكري لمنتجها، وبذلت في سبيل الوصول إليها مجهودات مضنية، واستثمارات ضخمة؛ لذا فهي تتمتع بقيمة اقتصادية كبيرة، بيد أنها تكون في صورة أموال غير مادية، وهي ما يطلق عليها اسم الأموال المعلوماتية حيث يمكن نسبتها إلى مبتكرها، ويتحدد سعرها بوصفها سلعة قابلة للتداول، كما يمكن حمايتها وحيازتها بغض النظر عن الدعامة المثبتة عليها، كما يمكن نقلها للغير، ويمكن تشبيهها بالتعامل في بعض صور الطاقة مثل: التيار الكهربائي، ومن ثم يمكن اعتبار المعلومة سلعة، ويمكن وصف من يستخدم هذه المعلومات بصفة المستهلك المعلوماتي.

(٢) أهمية مسئولية مستخدم الإنترنت في مجال النشر الإلكتروني:

- تبرز أهمية مسئولية مستخدم الإنترنت في مجال النشر الإلكتروني حيث انتشر استخدام الإنترنت في نشر المعلومات عبر الإنترنت، وقد يتمثل ذلك في نشر المؤلفات والمجلات والصحف بموضوعاتها المختلفة، وذلك بصورة رقمية تتيح استعراضها، والحصول عليها مجاناً أو مقابل اشتراك مالي. حيث أوجدت كبرى مؤسسات النشر مواقع لها على الإنترنت إلى جانب أنشطتها التقليدية.

(٣) مشكلات حماية الحقوق الفكرية عبر الإنترنت:

- تتمثل المشكلة الأساسية في نشر المعلومات عبر الإنترنت في كيفية التعرف على ناشر هذه المعلومات؛ لأن هذه الشبكة العالمية تعطيه مجالاً واسعاً، وسهلاً للتخفي تحت غطاء إغفال اسمه، أو التخفي تحت اسم مستعار، أو غصب أو انتحال اسم شخص من الغير؛ ولذلك ألزم المشرع الفرنسي ناشري المعلومات عبر تقنيات الاتصال السمعية والبصرية بضرورة ذكر الاسم والموطن؛ وإذا كان الناشر شخصاً معنوياً فيشترط ذكر: اسم الشركة، ومركزها، وعنوانها، واسم مدير النشر، أو المسئول عنه.

(٤) التزام مستخدم الإنترنت بالاستعمال الشخصي للمصنفات الإلكترونية:

- يجب على مستخدم الإنترنت إذا كان مستهلكاً للمعلومات أن يستفيد من العمل الذهني المعروض على الشبكة في نطاق الاستعمال الشخصي البحت؛ وبالتالي فإنه يكون مسئولاً في حالة استغلال هذا العمل تجارياً، أو استعماله بصورة جماعية، أو بأي صورة تمثل تعدياً على حق المؤلف دون إذن صاحبه.
- ويتم الحكم على سلوك مستخدم الإنترنت – باعتباره مستهلكاً للمعلومات – بمعيار الرجل العادي، ويفرض هذا المعيار على مستخدم الإنترنت عدم السماح للغير بالاطلاع على مواقع الإنترنت محل الاشتراك، وحصر ذلك في نطاق ضيق يكاد يقتصر على المقيمين معه، أو من تربطه بهم علاقة قرابة كالزوجة، والأولاد، وهو ما يعني التوسع في فكرة الاستعمال الشخصي أو العائلي الذي يعد استثناءً من الاعتداء على هذه المعلومات.

ثالثًا: الشروط الخاصة بشأن المسئولية العقدية لمستخدم الإنترنت:

- يمكن قيام المسئولية العقدية لمستخدم الإنترنت في الحالات الخاصة، التي يفرض فيها المنتج، أو مورد المعلومة، أو صاحب الموقع على كل من يتلقى معلومات هذا الموقع شروطاً يتعين عليه احترامها، سواء تعلقت هذه الشروط بكيفية استخدام المعلومة، أو بمن يسمح له بالاطلاع عليها. ويخضع لهذه الشروط كل مستخدم يمكنه الدخول إلى الموقع، والذي غالباً ما يتضمن معلومات مهمة ذات طابع اقتصادي، أو سياسي، أو اجتماعي، وفي مثل هذه الحالات تنشأ علاقة عقدية بين المسئول عن الموقع، وبين كل مستخدم يتصل بهذا الموقع، من شأنها أن تفرض التزامات على عاتق أطرافها، وفي حالة مخالفة أحد هذه الالتزامات تقوم المسئولية العقدية متى توافرت شروطها.